تكون خطوة اولى لتسوية النزاع في الشرق الاوسط تسوية شاملة على اساس قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . أي يحاول يارينغ عن طريق محادثات متوازية تجري في وقت واحد الربط بصورة شكلية وآلية بين التسوية الجزئية والتسوية الشاملة للنزاع . الا انه لا يبدو ان يارينغ ينوي التقدم بأية اقتراحات او مبادرات علنية جديدة في الوقت الحاضر .

لا بد من الاشارة كذلك الى ان الامين العام لهيئة الامم قد أعلن مؤخرا انه لا يستبعد قيامه بزيارة للشرق الاوسط اذا بدا له ان اتصالاته بزعماء الدول المعنية بالنزاع في المنطقة ستساهم في الوصول الى تسوية سلمية . ويجب حمل كلام فالدهايم على محمل الجد لانه اعترف بأنه بحث قضية الشرق الاوسط مطولا مع وزير الخارجية الامريكي وليم روجرز خلال الاجتماع الذي تم بينهما في اواخر كانون الاول ١٩٧٢ ، ولانه عاد للكلام عن مشروع كان قد طرحه سابقا ويتلخص بفكرة عقد مؤتمر دولي يتولى حل النزاع العربي الاسرائيلي. واعتبر فالدهايم فكرة المؤتمر الدولي المبادرة الرئيسية المطروحة حاليا حول التسوية السياسية الى جانب مشروع محادثات الجوار الامريكي .

وعلى صعيد آخر طالب البابا بولس السادس في حديث له بمناسبة عيد الميلاد بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وندد باجراءات ضم القدس الى اسرائيل .

صادق جلال العظم

(٤) المناطق المحتلة

اتسمت الفترة الاخيرة بالنقاشات المحتدمة بين أجنحة حزب العمل الحاكم حول مصير المناطق المحتلة ، وشهدت ولادة « مشروع الاقاليم » الذي قدمه الدكتور رعنان فايتس كعامل موحد للاجنحة المتصارعة ، وكذلك قرارات مؤتمر حزب مبام حول مصير المناطق العربية ، ومن ناحية اخرى شهدت اجراءات لتثبيت مواقع الاحتلال واستدامته ، تمثلت في أعمال توطين اللاجئين في القطاع والقيام بمصادرة أراض عربية واقامة مستوطنات يهودية .

جرت في الاونة الاخيرة نقاشات حادة حول مصير المناطق المحتلة بين ثلاث شخصيات اسرائيلية تجمعها صفة التنافس على وراثة رئيسة الحكومة غولدا مئير في حالة استقالتها ، هؤلاء الاشخاص هم موشيه ديان وزير الدفاع ويجال الون نائب رئيسة الحكومة وبنحاس سبير وزير المالية ، الاول يمثل التيار الداعي الى الضم بغض النظر عن الاعتبارات السياسية والدولية ، والثاني يمثل التيار الداعي الى الضم مع وضع الاعتبارات السياسية والدولية في عين الحسبان ، والثالث يمثل التيار الداعي الى الضم الجزئي ويضع وزنا كبيرا للاعتبارات السياسية والدولية . ينطلق الفريق الاول من وجهة النظر القائلة بأن احتمالات السلام بعيدة وانه ينبغي على اسرائيل ان تعتبر نفسها حكومة دائمة في المناطق المحتلة ، وان مصير المناطق المحتلة يتقرر حسب الوقائع الجديدة التي تقيمها اسرائيل هناك ، كما ويدعو الى سياسة الدمج الاقتصادي بين المناطق المحتلة واسرائيل ضاربا بعرض الحائط سياسة « العمل العبري » . وقد سارت سلطات الاحتلال على هدي هذه السياسة وان لم تتبنها رسميا . وفي الآونة الاخيرة وخلال انعقاد مؤتمر حزب العمل أثار الفريقان الآخران انتقادات ضد هذه السياسة ، وسط جو من المنافسة على وراثة غولدا مئير ، حين تصدى يجال الون لوجهة النظر التي يمثلها ديان معتبرا انه من الخطأ ان تكف اسرائيل عن السعي وراء السلام « لكون العرب يرفضون اليوم شروطنا ونرفض شروطهم » متهما الفريق الاول بقصر النظر لانه ينبغي العمل للحصول على السلام وعلى ثمار حرب حزيران معا دون التشدد على الثمار فقط ، كما جاء على لسان يجال الون « انني اومن ان اتفاقية سلام تضمن في المستقبل ايضا تعاونا اقتصاديا كما وتضمن المصالح المتبادلة ،